

بعد أن تحولت إلى ظاهرة

فتاوى الفضائيات وسيلة للشهرة والظهور

د. صبري عبد الرؤوف :

القنوات تبحث عن الجماهيرية وليس العلم



د. سعد صالح :

جهة غير رسمية ترعى هواة الفتوى



د. أمينة نصير :

النجومية أصابتهم بالهوس

التصدي له فجهد الإعلام في البرامج الدينية مشكور ويزيده نجاح إعدادهم لنخبة من الدعاة الشباب الذين قرّبوا العلم والدين للشباب والناس، فلم يعدوا منصرفين عنه لكن أيضاً الانفتاح القوي لهذه الفضائيات له سلبيات ولعل أولها استصدار الفتاوى بدون علم أو تفويض، فالفتوى معروف مصدرها إما القرآن وإما السنة، وأما المذاهب الأربعة التي اجتهد بها لخدمة المجتمع والفرد في آية مسألة من مسائل الدين، وما استجد علي هذه المذهب في ، أمر من أمور الدين أو الدنيا، فهناك جهة حكومية رسمية معروفة للجميع هي النوط بها استصدار الفتاوى وهي دار الإفتاء، ولعلها سهلت سبل وصول الناس إليها أما عن طريق التلفزيون المباشر، وإما عن طريق الزبارة أما ما يحدث على شاشات الفضائيات من استصدار الفتاوى الفورية، فهذا غير مقبول، فكيف يجيب هذا الداعية على سؤال أحد المشاهدين بمجرد سماع المشكلة وكأنه مختصر لها دون أن يعيد قراءة ما جاء في القرآن والسنة والمذاهب من المسائل المتعلقة بهذه الفتوى، خاصة وأن بعض الدعاة الجدد من محترفي الظهور في الفضائيات يكونون أو في مجالهم، فمنهم من قرأ قراءات أو دراسات حرة بمعاهد الدعاة ، دون أن يتم الرسائل العلمية التي تؤهله لإصدار فتواه وتحمل مسؤوليتها أمام الله ورسوله فضلاً عما قد تحدثه هذه الفتاوى في المجتمع من زعزعة للنظام وخلل في المعتقدات والثواب التي تربينا عليها

فالشريعة الإسلامية لم تعد علماً واحداً بل تفرعت إلى مجموعة من العلوم التي تحتاج إلى تخصص والعلم بباقي هذه العلوم، ضروري لصاحب الفتوى، فماذا إن كان الإمام مالك أن يتجرأ علي الفتوى، وكان يرتجف منها، فإن عرضت عليه عشر فتاوى أفتى في واحدة وقال في البقية لا أعلم

الدعوة والنصح

ويقترح الداعية الشيعي د. محمود عاشور أستاذ الفقه والشريعة بجامعة الأزهر أن داء الشهرة وحب الظهور والقول بغير علم أصبحت من صفات دعاة الفضائيات الجدد فنجده يظهر بأكثر من برنامج وعلى أكثر من شاشة كلها في

يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (أجرأك على الفتوى أجرأك على النار)، وهو حديث لا يطبقه الكثيرون ممن يدعون العلم ويدخلون البيوت عبر الفضائيات يدسون السم في العسل، لا يبتغون في فتواهم وجه الله ولا يخافونه، وإنما يهدفون إلى الشهرة والظهور، وجمع الأموال، وتلك كوارث تخر في عظام الأمة الإسلامية بعد الانفتاح الإعلامي غير المفيد، فمنهم من يفتي بغير علم ومنهم من يهدم بيوتاً، لا يعترفون بالمراجع الدينية والمذاهب الفقهية، كل ما عندهم هو دراسات حرة، ألم يقرأوا أن الإمام مالك -رحمه الله- كان عندما تعرض عليه عشر فتاوى يفتي في واحدة ويقول في الباقي لا أعلم، وإحافاً للحق، وعدم التجني أجرينا هذا التحقيق مع بعض علماء الفضائيات، ولكن من أصحاب العلم والدين، وممن أهلوا لإبداء الرأي وإصدار الفتاوى ، فيرى د. صبري عبد الرؤوف أستاذ الفقه بجامعة الأزهر ، أن فوضى الفتاوى لا ضابط لها ، خاصة على شاشات الفضائيات، وللفتوى أصول والعلم بها مفروض، وعندما يتصدر أحد للفتوى يجب أن يعرف أن الحكم فيها يرتبط بالمكان والزمان والحادثة والشخص نفسه، وهذه النظرة لا يتحقق منها كل مفتي من الدعاة الجدد الذين لا علم لهم ولا دراسة، ويكتفون بقراءاتهم الحرة أو دراستهم في معاهد الدعاة، التي لا تحقق لهم العلم بالفتوى، لذا لا بد من إيقاف هذا النزيف على الفضائيات ، التي تبحث عن إعلان وجماهيرية الداعية التي تتبناها بعيداً عن مضمون قوله أو عمله مدام يحقق لها نسبة مشاهدة عالمية متناسين ما قد تفعله الفتوى في المجتمع، فالدين مسألة مهمة في حياة الإنسان، بل هي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع فما لبثنا أن فرحنا بأفراد ساعات للمشاهدة الدينية علي الفضائيات حتي صدمنا بضمون هذه الساعات البعيد عن الدين، ويهدف للفرقة الإعلامية وفتاوى الإشارة التي تسقطب أنصاف الدعاة من محترفي، فبركة الفتاوى وتفعيل الأحكام حسب المقاس في محاولة للدعاية والظهور، فيفتون بغير علم مما يعتبر كارثة يسأل عنها أول أصحاب الفضائيات الذين يشكلون الدعاية لهؤلاء الدعاة وثانياً القائمين علي هذه البرامج من مقدمين ومعددين، الذين يختارون ضيوف برامجهم بدون حد أدنى للمستوى العلمي الذي يؤهلهم للفتوى ويعطيهم هذا الحق

حب الشهرة

المذهب الشيعي في إيران لا يتفق مع المذهب الشافعي والحنبلي ،الذي نعمل به في مصر ، فستكون فتاواهم غريبة علينا وما يصح هناك لا يصح هنا

وينصح د. محمد شرف الداعية الإسلامي جمهور المشاهدين بأن يكونوا أكثر وعياً فلا ينساقوا وراء دعاة الفضائيات ممن لا دين لهم ولا علم، ولا يستسهلوا الاتصال الهاتفي للحصول على فتوى من برنامج تلفزيوني فحري الصدق في مثل هذه الفتاوى ضروري جداً فليجأوا إلى أهل الذكر إن كانوا لا يعلمون مثل دار الإفتاء كهيئة رسمية للإفتاء، وتعمل علي الفتاوى الشرعية، مراعية الجانب الاجتماعي من الفتوى ،حتى لا يحدث لبلة أو فوضى من ورائها، بالإضافة إلى كونها هيئة رسمية غير هادفة للربح من وراء الاتصالات أو الرسائل القصيرة، فنصيحته لوجه الله تعالى بعيداً عن الإشارة الإعلامية علي الشاشات، مما قد يوقع ولاة أمور هذه البرامج في المحذور من استصدار الفتاوى المتعجلة غير المبني على أسس دينية في الإفتاء والاجتهاد طبقاً لظروف البرنامج من ضيق وقته وسرعته وتيرته ، ولا وقت للداعية أثناء البرنامج لفتح الكتب التي تعنيه على هذه الفتوى حيثياتها.

فتاوى فضائية

كما تقول د. سعد صالح عميدة كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر الشريف: إن سبل الفتاوى التي تصدرها الفضائيات بات أمراً صعباً ، ويجب

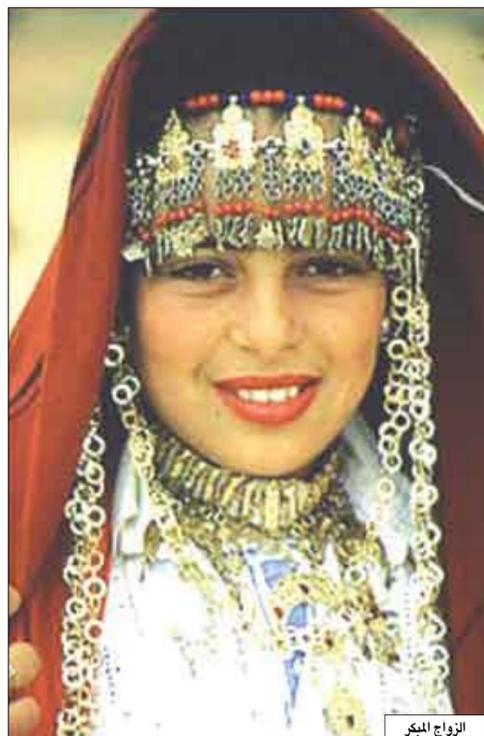
كما ترى د. أمينة نصير أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر أن تجرأ البعض على الفتوى بعد من الأمراض التي طرأت علي المجتمع، فداء حب الشهرة والظهور والقول بغير علم أصاب كثيراً من الناس، وإن كانوا يتشدقون بدعوى الاجتهاد فإن أعمالهم بنياتهم، فكثير يستند إلى أن المجتهد المصيب له أجران والمخطئ له أجر الاجتهاد فقط، لكن ما يحدث لا تنطبق عليه شروط الاجتهاد لأنه حتى المجتهد لا بد له من صفات معينة أولها الدراسة المتعمقة في أصول الدين والفقه والمذاهب، ثم الممارسة والدراسة الكاملة بأثر فتواه على المجتمع، ولا يجب علي صاحب الفتوى الأخذ بالرأي فيها ففي دار الإفتاء هناك لجان للإفتاء وليس آراء فردية ويتم الدعوة للاجتماع في المسائل الفقهية قبل القول بها واستصدار فتوى، وهذا لا ينزلنا عند المرتبة العلمية الغربية بل على العكس يزيد المفتي احتراماً ومصداقية لقوله، لكن ما يحدث الآن يخلو من كل مسؤولية، فالداعية راع ومسؤول عن رعيته وسيأسل عنها يوم القيامة ماذا فعل بها، خاصة في الفتاوى التي قد تمس المجتمع بصفة عامة وليست حكم شرعي لفرد فهذه الفتاوى الاجتماعية تعد من الكوارث التي ألت بنا مؤخرًا، بالإضافة إلى أن لكل بلد ظروف تختلف عن غيره، وهناك بعض البلدان تأخذ بمذاهب لا تأخذ بها بلدان أخرى، لذا لا بد من فقه الواقع ودراسة حال المجتمع، وأثر الفتوى عليه قبل اصدارها ،وما يناسب أحد المجتمعات قد لا يناسب غيره فمثلاً

د. دمار / رياض صريم:

في الحملة التوعوية التي نفذتها جمعية الوفاء الخيرية النسوية بدمار تحت رعاية محافظ محافظة ذمار وبدعم من مشروع الصحة الإنجابية بالمحافظة حول أضرار وسلبيات الزواج المبكر والتي استهدفت خمس مناطق في مديرية وصاب السافل بدمار وهي (الأحد - الظهرة - الثلوث - باخش - الأجراف) واستمرت لمدة ستة أيام فقط شملت أيام السفر ذهاباً وإياباً .

أربعة أيام تم فيها تدشين الحملة في مركز المديرية بوصاب بحفل متواضع ضم عدداً من مدراء المكاتب التنفيذية وأعضاء المجلس المحلي بالمديرية وأقيمت العديد من المحاضرات التوعوية على المستهدفين في الحملة خلال مدة الستة الأيام .

وبما أنني كنت أحد أعضاء فريق الحملة التوعوية (إعلامي) فقد حاولت تحليلها واستنتاج السلبيات والإيجابيات لهذه الحملة وهل كانت فاشلة أم ناجحة وما الأسباب وما مدى تأثير هذه الحملة ... تابعوني فقط : وسأجعل لكم التصويت ما إذا كانت ناجحة أم فاشلة ...



الزواج المبكر

حملة التوعية بالزواج المبكر نجاح .. أم فشل؟



الزواج المبكر

عدم وجود كادر طبي متخصص يعمل على توضيح كيفية استعمال وسائل تنظيم الأسرة والذي تطرقت إليه الحملة من خلال محاضراتها .. وهذا الأمر سبب للكثير من النساء اللاتي حاولن استخدام هذه الوسائل من أجل تنظيم الأسرة فوجدنا أثناء الشرح معارضة قوية من السكان والرجال والذين أوضحوا بأن وسائل تنظيم الأسرة قد سببت مشاكل وأمراض عديدة لمن تستخدمها ومن ضمنها : (الزيف - تشنجات وتوترات عضوية لدى المرأة - وتشوهات خلقية للموود - بالإضافة إلى مضاعفات أخرى) وأوضحوا بأن كل هذا بسبب عدم وجود كادر قادر على تحديد الوسيلة المناسبة والتي تضمن سلامة المرأة التي تريد استخدام وسائل تنظيم الأسرة وبأن النساء امتنعن عن استخدامها لهذا السبب .

قبل الرخام

الكل يعلم بأن الرجال في الريف لهم السلطة الكبرى على النساء وأن رأي المرأة لا يكاد يسمع عند الرجال أو يهتموا لأرائهن أياً كانت لهذا كان من المفترض أن تعطى المحاضرات للرجال باعتبار أنهم أصحاب الرأي والكلمة في الأرياف خاصة ولكن تم إعطاء المحاضرات للنساء أكثر من الرجال واستهدفت أيضاً الحملة الفتيات منهن البالغات ومنهن الصغار اللاتي لا يعين ما يتم شرحه وقوله .

من خلال هذا بأكمله نرى بأن السلبيات قد طغت على الإيجابيات بالإضافة إلى قصر المدة للحملة والافتقار بمحاضرة واحدة لثلاثة مراكز كل يوم على حده ومحاضرتين فقط لمركزين .. في يوم واحد ومع هذا لم تخرج الحملة بتحقيق المفترض تحقيقه أو ما كان يأمل إليه مكتب الصحة الإنجابية .

حدث الحيض لدى الفتاة) وفي أي سن كان .. كما نكر بأن من يقول بأن هناك أضرار ومخاطر على الفتاة التي تتزوج دون سن الثامنة عشرة وقد بلغت فهذا كلام لا ينتمي لأية قاعدة شرعية ولا أساس له من الصحة ولا يعتبر زواج مبكر بما أن الفتاة قد بلغت وحدث لديها الحيض وإن كانت تحت سن الثامنة عشرة مدللين على ذلك بأدلة من القرآن والسنة .

محتوى المحاضرات والإهداف الأساسي للحملة كان مخالفاً تماماً لما ذكر في المنشورات التي وزعت على المستهدفين وهو أن هناك أضرار وسلبيات على زواج الفتاة تحت سن الثامنة عشرة وإن كانت قد بلغت وحدث لديها الحيض وهنا حدث تعارض واضح وأحدث شكوك لدى المتلقي والمستهدف مما جعل الحملة لا تعني شيئاً للمستهدفين والمستعنين .

المأزق أو الخطأ الثاني في الحملة الذي أحسست فيه بأن الحملة لم تكن في محلها هو عدم وجود خدمات صحية وتكاد تكون منعدمة وليست كافية للمواطنين في تلك المناطق .. والأهم من ذلك

الحملة كانت مهمة بالنسبة لكون الزواج المبكر ينتشر في المناطق الريفية بشكل واسع وكبير وكانت المنطقة المناطق المستهدفة جديرة بترشيحها للتوعية لكثرة هذه الظاهرة في قراها ومراكزها وكان من الضروري ولا بد من عمل وطباعة منشورات تعرف بالحملة التوعوية وكذلك عمل ملصقات حسب المقترح المقدم لهذه الحملة من قبل رئيسة الجمعية المنفذة لهذا المشروع إلى مكتب الصحة الإنجابية وحتى تكتمل الحملة وينفذ المقترح بحذافيره .. ولكن حملت تلك المنشورات خطأ ترتب في إفسال المحاضرات والحملة ومضمونها من حيث محتويات المحاضرات والملصقات ووسائل الشرح المستخدمة .. تأتي

كان السبب هو تعارض محتويات المنشورات مع أهم نقاط المحاضرات والهدف الأساسي من الحملة والتوعية وهو بأن ذكر في المنشور بأن الزواج للفتاة يتم بعد بلوغها مباشرة ولا أضرار في ذلك ويكون سليماً حالاً تكون الفتاة قد بلغت (أي

الوفيات من المواليد وغيرها . ونأمل أن تدشن الحملات التوعوية بعد دراسة وإحصائيات المناطق المفترض توعيتها حتى تخرج مشاريع التوعية بفائدة وبدون أن تذهب هباءً وبلا استفادة للمستهدفين وتحقيق شيء .

لعلاج المرضى من السكان حتى يستطيعوا أن يجدوا مرشداً لهم عن كيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة .. وغيرها من المشاكل التي يتم التوعية فيها دون الاهتمام والرجوع ما إذا كان لديهم ما يستطيع منع هذه الظاهرة كترديد

أخيراً
لن أعدد ما إذا كانت الحملة ناجحة أم فاشلة... ولكنني سأترك لكم ذلك .. وهل يمكن أن تستمر الحملة بتحقيق المفترض تحقيقه هذه الطريقة ومع عدم وجود كادر طبي ... أو خدمات صحية كافية